

المستشار القانوني لمرسي يستقيل احتجاجا على محاولات اغتيال القضاء «الرئاسة»: التعديل الوزاري سيكون محدوداً و«الإخوان»: اختيار الوزراء والمحافظين شأن رئاسي



وزير الدفاع المصري الفريق أول عبد الفتاح السيسي مستقبلاً نظيره الأميركي تشاك هاغل بالقاهرة أمس (أ.ف.ب)

المجلس في حالة انعقاد مستمر. وفي سياق مواز، وافقت لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية بمجلس الشورى من حيث المبدأ على الاقتراحات بمشروعات قوانين الخاصة بتعديل السطة القضائية المقدمة من نواب أحزاب: الوسط، والحرية والعدالة، والبناء والتنمية، وذلك وسط خلافات حادة وجدل دستوري بين النواب حول صلاحيات مجلس الشورى في مناقشة الاقتراحات بمشروعات قوانين المقدمة من النواب، فيما أكد رئيس اللجنة محمد طوسون أنه لن يتم إجراء أي تعديلات على قانون السلطة القضائية إلا بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للقضاء والمحلس الخاصة للهيئات القضائية المختلفة.

إدارة الدولة، والإصرار على استمرار الحكومة الحالية رغم فشلها واعتراض الغالبية عليها، وما وصفه بمحاولات اغتيال السلطة القضائية وعدم حل مشكلة النائب العام، واحتكار تيار واحد إدارة المرحلة الانتقالية والاعتماد على أصحاب الثقة فقط، وقد وصفت «الرئاسة» ما ورد في مبررات استقالة جاد الله بانها «رأي شخصي لن يتم التعليق عليه». وأصلت أزمة القضاء تفاعلاتها، فقد إنان مجلس الدولة، الهجوم على القضاء، واعتبر في بيان صادر عن الجمعية العمومية للمجلس أمس، أن ما يتم تداوله عن مشروع قانون خفض سن المعاش للقضاة هو مخالف للدستور والقانون وخارج عن المشروعية، مشيراً إلى أن الجمعية العمومية

القاهرة - وكالات: أعلن المتحدث باسم رئاسة الجمهورية في مصر المستشار إيهاب فهمي أن التعديل الوزاري المزمع إجراؤه سيكون محدوداً ويشمل بعض الحقايب الوزارية وسيتم إعلانه خلال أيام.

وقال فهمي في تصريحات له أمس إن الرئيس د. محمد مرسي أعلن عن عزمه القيام بتعديل وزاري وهو ليس هدفاً في حد ذاته وإنما يهدف إلى تطوير الأداء في الوزارات التي بشملها التعديل لما فيه صالح المواطن.

وأضاف أن المشاورات ما زالت جارية في هذا الصدد بالتنسيق بين الرئيس مرسي ورئيس الوزراء د. هشام قنديل، وسيتم الإعلان عن التعديل خلال أيام فور الانتهاء منها، مؤكداً أن المعيار الرئيسي في الاختيار سيكون الكفاءة.

وأشار إلى أن الرئاسة تتواصل مع مختلف القوى السياسية والأحزاب ومن بينها جبهة الإنقاذ ل طرح مرشحين للحقايب الوزارية والمحافظين، حيث إن الترشيح والاختيار سيكون لمن هو أكفاً.

وأوضح فهمي إن الرئيس مرسي يرى أن المرحلة الراهنة تقتضي إجراء تعديل وزاري محدود يشمل بعض الحقايب الوزارية ويستهدف مصلحة المواطن.

وحول استحداث منصب نائب رئيس وزراء في التعديل الوزاري القادم، قال المتحدث باسم الرئاسة أن جميع الاحتمالات قائمة، ناهياً ما تردد عن ترشيح أي من مساعدي الرئيس مرسي لمنصب وزارية.

وفي الوقت الذي أكد المتحدث باسم جماعة الإخوان المسلمين د. أحمد عارف أن التعديل الوزاري وحركة المحافظين لا توجدهما شأن رئاسي وأنه لا توجد نية ل مكتب الإرشاد لمناقشتها، أرجأ رئيس الحكومة د. هشام قنديل انعقاد الاجتماع الدستوري لمجلس الوزراء الذي كان مقرراً أمس بسبب انشغاله بالتعديلات الوزارية المرتقبة، رجحاً مصادر مطلعة لـ «الدستور» أن يعقد مجلس اجتماعه الأربعاء القادم بعد التعديل الجديد، وحلف الوزراء الجدد اليمين الدستورية.

وفي غضون ذلك، أعلنت رئاسة الجمهورية قبول استقالة المستشار القانوني محمد فؤاد جساد الله الذي تقدم باستقالته مساء الإثنين الماضي إلى الرئيس مرسي، والتي أرجعها إلى عدد من الأسباب ووفقاً لما كشفته صحيفة «الأهرام» - وأهمها: عدم وجود رؤية واضحة

مصادر 14 آذار لـ «الأنباء»: يريدون الفراغ وصولاً إلى المؤتمر التأسيسي سلام متخوف من امتداد النار السورية إلى لبنان والحريري والسنيرة يرفضان الدعوات للجهاد



عدد من نواب 8 و14 آذار بعد انتهاء اجتماع لجنة التواصل بشأن القانون الانتخابي (محمود الطويل)

معبراً عن امتعاضه مما حصل، لأنه بالحوار فقط يمكن الوصول إلى قواسم مشتركة.

وأوضح الرئيس بري رداً على سؤال حول إمكانية دعوة مجلس النواب إلى جلسة عامة سريعة من دون أن يكون بين يديه مشروع توافقي، أو على الأقل شبه توافقي، وإذا انعقدت الآن فلن يكون على جدول أعمالها سوى المشروع الأرفونديكي، إن من يحلم بالعودة إلى قانون الستين عليه أن يظل حائماً، لأنه لن يتحول واقعاً وإنه إذا وصلنا إلى موعد الجلسة المقررة في 15 مايو من دون التوافق على مشروع انتخابي، فسيدعو إلى جلسات عمل ملاحقة، صباحاً وظهراً ومساءً، وإذا أخفقنا فسندرس على المشروع الذي نال موافقة اللجان المشتركة وهو المشروع الأرفونديكي.

هنا يقول النائب السابق طلال المرعي إن قانون الستين المجد حالياً، يستعيد مفاعيله بعد 19 مايو، لأن تجسيد القانون لا يعني الغاءه.

مصادر في 14 آذار استبعدت لـ «الأنباء» أي أمل في توافق الفرقاء على قانون انتخاب توافقي أو مختلط، لسبب بسيط وهو عدم رغبة حزب الله وخلفه العماد ميشال عون في مثل هذا القانون، بديل أن الحزب ربط موقفه من أي قانون انتخابات بموافقة الحليف العوني بينما يتهرب الفريق العوني من تقديم أي مقترح، مكتفياً بمطالبته الآخرين بتقديم ما عندهم، ليبدى هو رأيه فيه.

ويقول النائب د.عاصم عراجي أن الفريق الآخر، لا يريد قانون انتخابات ولا انتخابات ولا حكومة، وإنما المطلوب الوصول إلى التمديد لمجلس النواب، حتى إذا ما طعن الرئيس ميشال سليمان في قانون التمديد نصل إلى الفراغ الدستوري الذي يراهنون عليه وصولاً

بمعزل عن ظواهر الأمور السياسية، فإن زوار رئيس الحكومة المكلف تمام سلام ينقلون عنه تفاعله بإمكانية تشكيل الحكومة قريباً، في ضوء المرونة المستعدة من جانب «أمل» و«حزب الله».

لكن سلام متخوف من امتداد النيران السورية إلى لبنان، معتبراً أن هذا الخطر يحتم على الجميع الارتقاء إلى أعلى درجات المسؤولية الوطنية، ملمحاً بذلك إلى الدعوات الجهادية في طرابلس وصيدا.

سلام جدد التأكيد على أنه غير مستعد لتهريب أو تشكيل حكومة من خلف ظهر أحد، وبالتالي فهو منفتح على الجميع، على أساس أنه لا مرشحين للانتخابات ولا أسماء نافذة للتوزيع تشكل تحدياً لأحد، بل أشخاص أكفاء يعطون الثقة للبلد.

وعن لقاءه بالمعاون السياسي للأمن العام لحزب الله الحاج حسين خليل، قالت مصادر مقربة من الرئيس سلام أن أفكار خليل كانت متفتحة جداً، وأنه لا مطالب تعجيزية للحزب في عملية تشكيل الحكومة.

ويستذكر تمام سلام تجارب والده الرئيس صائب سلام (ست حكومات) وقال: في الأحوال العادية يستلزم التأليف وقتاً والمعلنة مثل البازل إذا ما غُذِل اسم تتغير التركيبة كلها، واعتبر أن تأليف الحكومة قبل إنجاز قانون جديد للانتخابات، سيؤثر إيجاباً على إنجاز القانون الانتخابي.

لكن مصادر التيار الوطني الحر ترى أن التفاؤل بحصول تقدم في حسم معايير التأليف غير دقيق، مؤكداً أن التيار لا يزال يعترض على المداورة في الحقايب لأنه المستهدف الأول منها، كما أنه لم يوافق بعد على مبدأ توزيع غير المرشحين للانتخابات، لأن وظيفة الحكومة قد لا تكون محصورة بإجراء الانتخابات، في ظل استمرار الخلاف على قانونها.

رئيس مجلس النواب نبيه بري، قال أمس أن المعطيات التي تجمعت حول تشكيل الحكومة، تبشر بالخير، مؤكداً حرص «أمل» و«حزب الله» على تسهيل مهمة سلام، واعتبر أن الأمر المنطقي هو أن تعكس التركيبة الحكومية المقبلة لوحة التوازنات في مجلس النواب، وإن يكون إلى جانب رئيس الحكومة وزراء سياسيون يتمتعون بالصفة الانتخابية، ويساهمون معه في تحمل المسؤولية. وبالنسبة للجنة التواصل النيابية، رأى بري أن اللجنة تسرعت في وقف عملها،

وزير الدفاع الأميركي يصل إلى مصر في إطار جولته في الشرق الأوسط

استمرار عدم الاستقرار في سيناء، وهي المشكلة التي اكدها إطلاق صاروخين من شبه الجزيرة في الأسبوع الماضي على مدينة إيلات الإسرائيلية، فينبغي على هاغل أن يستغل لقاءه بالسيسي للتأكيد على مجموعة من الأمور الدفاعية الثنائية، وأهمها: المخاوف الأميركية بشأن المسار السياسي في مصر، والضرورة الملحة لإرساء الأمن في سيناء، وإعادة هيكلة المساعدات العسكرية السنوية التي تقدمها أميركا لمصر والتي تقدر بـ1,3 مليار دولار. ودعا المعهد هاغل إلى التعبير عن المخاوف من دخول الإخوان على الأكاديميات العسكرية، مشيراً إلى أن الإخوان لا يشاركون الجيش في الالتزام بالشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة والسلام مع إسرائيل، كما أن قسم «الإخوان» على القيادة الجماعية يقوض تسلسل القيادة العسكرية، وأخيراً طالب المعهد الأميركي وزير الدفاع بضرورة تشجيع الجيش المصري على أن يصبح أكثر شفافية، حتى لا يستغل الإخوان «التجاوزات العسكرية» لتقويض مكانة الجنرالات.

القاهرة - أ.ف.ب: وصل وزير الدفاع الأميركي تشاك هاغل إلى مصر أمس في إطار جولة شرق أوسطية حيث يسعى هاغل خلال أول زيارة يقوم بها إلى الشرق الأوسط بعد تسلمه منصبه، إلى تعزيز العلاقات العسكرية الأميركية مع حلفاء واشنطن التقليديين ومن بينهم إسرائيل والسعودية، لمواجهة إيران وردع المسلحين الإسلاميين.

ووصل هاغل إلى القاهرة قادماً من الرياض التي زارها مساء الثلاثاء لوضع المسامات الأخيرة على صفقة أسلحة أميركية ضخمة إلى السعودية. والتقى وزير الدفاع الأميركي نظيره المصري الفريق أول عبدالفتاح السيسي، كما أجرى محادثات مع الرئيس محمد مرسي.

وفي هذا السياق، دعا معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى وزير الدفاع الأميركي إلى الضغط على الجيش المصري من أجل تبادل أكثر صراحة للآراء حول الموضوعات الخاصة بالمساعدات الأميركية لمصر ومشكلة سيناء والشفافية السياسية. وقال المعهد في تقرير له إنه إلى جانب التعبير عن قلق الولايات المتحدة من

القاهرة - وكالات: أصدر رئيس هيئة الفحص والتحقيق بجهاز الكسب غير المشروع المستشار خالد سليم قراراً بتجديد حبس الرئيس السابق حسني مبارك 15 يوماً على ذمة تحقيقات الجهاز حول التزوة التي يمتلكها مبارك وأسرته والتي حصل عليها باستغلال نفوذه كرئيس جمهورية. وكان رئيس هيئة الفحص والتحقيق بجهاز الكسب غير المشروع قد انتقل أمس إلى مقر سجن طرة، حيث واجه الرئيس السابق حسني مبارك بتقارير خبراء الجهاز حول التزوة التي يمتلكها هو وأسرته والتي حصل عليها

والموارة»، علماً أن هذا العرف تم خرقه من قبل الحكومة المستقلة ضمن عملية مساومة وباراز سياسي، وذلك عبر إعطاء الطائفة السنية مقعداً إضافياً من مقاعد الطائفة الشيعية بالتوافق مع مرجعيات الأخيرة تسهلاً للتأليف بعد اتفاق طرابلس، داعياً الرئيس المكلف إلى تقديم تشكيلته الحكومية الواقعية، هو ما يتم فرضه من دون خارج الأحكام الدستورية، مشيراً من جهة ثانية إلى أن ما يقال ويدس في الإعلام بان اتفاق الطائف يلزم تأليف الحكومة من جميع الشرائح السياسية والحزبية هو كلام مبنى على منطق المخاصمة ولا يمت إلى ما جاء في وثيقة الوفاق الوطني بصله، فالفريق غير الحزبي هو فريق وطني بامتياز ويمثل كل الوطن، معتبراً بالتالي أن الهدف من التشكيك بمقدرة الفريق الوزاري من غير السياسيين هو العرقلة والتصويب على المغانم والخصص.

وأضاف رزق أن «اتفاق الطائف لم يحدد لا شكل الحكومة ولا عدد الوزراء، إنما أكد على العرف القائل بالمناصفة بين المسلمين والمسيحيين وبالتساوي بين عدد الوزراء «السنّة والشيعية

اللبناني يولييه مع رئيس الجمهورية الحق الحصري في تأليف الحكومة، بمعنى آخر يعتبر رزق أن أي حكومة تشكل وفقاً لرئيس الجمهورية والرئيس المكلف وتحفظ المصلحة العامة للبلاد تكون حكومة دستورية ومينافية بامتياز ولا يصح إطلاقاً تسميتها بحكومة أمر واقع، وذلك لاعتباره أن «الأمر الواقع» هو ما يتم فرضه من دون خارج الأحكام الدستورية، مشيراً من جهة ثانية إلى أن ما يقال ويدس في الإعلام بان اتفاق الطائف يلزم تأليف الحكومة من جميع الشرائح السياسية والحزبية هو كلام مبنى على منطق المخاصمة ولا يمت إلى ما جاء في وثيقة الوفاق الوطني بصله، فالفريق غير الحزبي هو فريق وطني بامتياز ويمثل كل الوطن، معتبراً بالتالي أن الهدف من التشكيك بمقدرة الفريق الوزاري من غير السياسيين هو العرقلة والتصويب على المغانم والخصص.



امون رزق

ردّ على التهم الموجهة إليه قائلا: «محصلش ومعرفش ومش فاكرك» «الكسب غير المشروع» يجدد حبس مبارك 15 يوماً

غير المشروع، إلى نيابة مصر الجديدة وذلك للاختصاص حيث من المفترض أن تقوم النيابة العامة بإعداد مذكرة بالرد وترسلها إلى النيابة الكلية. وأكدت مصادر قضائية مطلعة أن التظلم سيتم رفضه وذلك لعدم الاختصاص كون جهاز الكسب غير المشروع هو المكلف بالتحقيق في قضية الرئيس السابق، كما أن الطعن المقدم من فريد الديب جاء مخالفاً لقانون الإجراءات الجنائية، والذي يحدد عدم جواز تقديم الطعن على أمر الحبس إلا بعد شهرين كاملين من أول تظلم.

من جانبه، أنكر الرئيس السابق الاتهامات المنسوبة إليه وفقاً لما أورده صحيفه «اليوم السابع»، وأكد أنه لم يستغل نفوذه وكان جوابه دائماً على الأسئلة: «محصلش ومعرفش ومش فاكرك». وأضاف مبارك أن نجليه أيضاً كانا يعملان في شركات خاصة وحصلنا على هذه الأموال بطريق مشروع ومعروف.

من جهة أخرى، أحالت نيابة شرق القاهرة الكلية التظلم المقدم من فريد الديب، محامي مبارك، ضد استمرار حبس الرئيس السابق 15 يوماً على ذمة قضية الكسب

استغلال منصبه. وتم سؤال مبارك عن الممتلكات العقارية التي حصل عليها باستغلال نفوذه كرئيس للجمهورية والتي تبين امتلاكه شققاً وفيلات وشاليهات بالمدين الجديدة والساحل الشمالي وعدداً من قطع الأراضي الزراعية بمحافظة الفيوم والقراييق والمنيا والألكندرية والجزيرة. كما تبين بتحريرات الرقابة الادارية قيام مبارك بالحصول على هدايا من مؤسسة الاهرام عبارة عن ساعات ذهبية وكرافات ومشغولات ذهبية مستغلا في ذلك منصبه.



وفاء عامر

وفاء عامر تدافع عن والدتها المؤيدة لمبارك

رغبتها في عودته للحكم بل نزلت لأنها افتقدت الأمان من بعده، وتعرضت للسرقة مرتين، ولم استطع أن امنعه من ذلك. الفنانة المصرية أشارت إلى أنها حاولت هي وأختها آيتن أن تقنعا والدتهما بعدم النزول خشية التعرض للأذى من كارهي مبارك فسلطتهما سؤالاً لم تستطعا الاجابة عنه وهو لو أسأت معاملتكما هل ستحاسباني مثلما فعل الشعب مع الرئيس السابق؟

أكدت الفنانة المصرية وفاء عامر أنها فوجئت بنزول والدتها زينب عامر إلى الرقعة الاحتجاجية التي كانت أمام محكمة جنايات الجزيرة لاختلاء سبيل الرئيس مخلوع محمد حسني مبارك بحسب موقع «قولولي».

وفاء دافعت عن والدتها قائلة: إليست هذه الديكتاتورية والحرية؟ نزل والدتي جاء بعد رفضها التام اهانة مبارك وهذا لا يعني

● بيروت - زينة طيارة